العدد (1700) السنة السابعة - الاحد (17) كانون الثاني 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

نافذة المواطن

الدم المستباح

افراح شوقي

ضمن سلسلة الفضائح التي غدت كالمسلسلات المكسيكية (المدبلجة)، صار امتهان الدم العراقي أقرب الى الأحداث غير المشوقة بعد ان تكرر تقديمها للمشاهد وهو متسمر امام الشاشة العراقية الثرية بالأحزان ، ولسان حاله يقول: لاحول ولا قوة الا بالله. فالأخبار التي تناقلتها وسائل الاعلام عن تفاصيل المؤتمر الصحفي الذي نظمته عوائل ضحايا وجرحى حادثة ساحة النسور التي تسببت بها شركة بلاك ووتر سيئة الصيت، صارت أشبه بالنكتة، أو كما يسميها أهل الفن (الكوميديا السوداء) التي تتحدث عن معاناة الشعوب. كشفت لنا وبما لا يقبل الشك عن رائحة فساد مالي وحقوقي كبيرين، لكن هذه المرة ولغت في دم شهدائنا واستباحته من قبل أخيه وليس من أحد غيره ، ذوو الضحايا السبع عشرة وكذلك الناجين من الجرحى منهم كشفوا بانهم تعرضوا لعملية نصب كبرى على أيدي محامين عراقيين ،بشأن اخذ حقوقهم من الجانب الامريكي، مقابل التوقيع على اوراق مكتوبة باللغة الانكليزية لم يفهموا وقتها انها اوراق تسوية للقضية وهدر للحقوق مقابل تعويضات مالية معينة، لكن حتى ذلك المال سرق ولم يصل لمستحقيه والمحكمة برأت القتلى وربما خصصت لهم تعويضات ورحلات استجمام وترفيه في (فنادق ام الخمسة او السبعة نجوم) عما لحقهم من معاناة خلال فترة الاستجواب!، ولم يبق أمام اسر الضحايا الا ان يطالبوا البرلمان العراقي بأعادة فتح ملف القضية أمام القضاء الامريكي، وقد خرجوا من القضية بخفي حنين ، وشكوا من ان أحداً من الحكومة العراقية لم يسع للقائهم او حتى معرفة فحوى الموضوع ومتابعته كونه يتعلق بسيادة وطن وشعب انتهكت دماؤه عمداً في بيته دون ذنب. ونسال لو كان المغدور احداً من المقربين من مسؤول في الحكومة او فرداً من مناصريه أو حتى أفراد حماياته، هل كانوا سيصمتون، ويوكلون الأمر للقضاء الامريكي؟ ومنذ متى كان المال ثمناً للدم العراقي؟ وكلنا يعرف ان قضية كهذه كانت ستقيم الدنيا ولاتقعدها لو انها حصلت في عقر دار تلك الشركة التي راحت تدلل حالها وتبدل اسمها الى(اكس أي) كأنها تستر عورتها، وعاودت ممارسة عملها من جديد دون أي ارباك، وهي تسد آذانها عن أنين ذوي الضحايا مادموا عراقيون استبيحت دماؤهم وحكومتنا الموقرة اكتفت فقط بالاستنكار والمطالبة بفتح القضية من جديد، في الوقت الذي تناست فيه قبلا ان تطالب بمحاكمة المتهمين في الدولة ذاتها التي ارتكبوا فيها جنايتهم ومتابعة القضية على انها بمستوى قضية سيادة دولة وليس الاكتفاء بتوكيل محامين لم يتورعوا عن تبديد أموال التعويضات والاستخفاف بدماء العراقيين.

أن القضية برمتها هي استهانة سواء أكانت من الجانب الامريكي أم من الجانب العراقي الممثل بمجموعة محامين تناسوا أن يقوموا بدورهم كما يجب.

قضية ومسؤول

بين اروقة المحاكم

هناك الكثير من المدعين واصحاب الشكاوى الذين يلجون باب المحاكم بحثا عن حقوق ضائعة أو أضرار أصابتهم فأرادوا الأقتصاص من الأطراف (المدعى عليها)،لكنهم يفاجؤون ببطء الإجراءات ورتابة الخطوات المتخذة ،الأمر الذي يجعل الكثير منهم يترك حقه وربما يقبل بالصلح أو التعويض المادي ،لكن ماهي أسباب تأخير حسم الدعاوي –في المحاكم ؟ولماذا تطول المدد كثير ا في اغلبها؟حاولنا معرفة ذلك خلال هذا الاستطلاع.

استطلاع/ علي جابر

في الكثير من بلدان العالم المتطور لاينظر القاضي إلا دعاوى قليلة في اليوم الواحد لكن الأمر في العراق يختلف. هذا ما قاله المحامي (وليد محمد الشبيبي) مضيفا: القاضي لدينا ينظر دعاوى (الشرعية والبداءة والجنح)وهو في الوقت نفسه كاتب عدل، ومنفذ عدل، وهذا يؤدي الى عدم إعطائه فرصته لدراسة الأضابير أو التأني في اتخاذ القرار ،وهذا يعد مخالفاً لقواعد ممارسة مهنة القضاء ،إذ أن القاضي يجب أن يكون غير متعب. يتخذقراره دون اي مؤثر ،وهناك بعض القضاة يأخذون الدعاوى والأضابير إلى بيوتهم لدراستها! ،وهذا يؤثر سلبا على عملهم. شاطره الرأي المحامي علي شاكر اسماعيل اذ يقول : نحتاج إلى زياده عدد القضاه وزيادة المحاكم حتى ينال الناس حقوقهم بسرعة ودون تأخير ،فهناك دعاوى يستمر النظر فيها سنتين ،ومنها دعاوى البداءة والجنايات ،بالرغم من وجود سقوف زمنية توجب حسم هذه الدعاوى إلا أن إجراءات حسمها توجب هذا التأخير خصوصا اذ وقع عليها تميز او استئناف ،والخاسر الوحيد في هذا الأمر هو صاحب الدعوى أو المدعي لان حقوقة ستميع ،وبالتالي يخسر الكثير من المال والجهد وبالنتيجة يصيبة الملل وربما يتنازل عن حقه.

واشار المحقق العدلي (ميثم محسن) بالقول : التجربة التي طبقت سابقا ساعدت في الحد من تأخير حسم الدعاوى من خلال إنشاء دوائر عديدة للمحققين العدليين يساعد في الدقة في نظر الدعاوى والأهتمام بها،لان المحققين العدليين هم حقوقيون يمكنهما الأهتمام بالدعاوى أكثر من الشرطة ،وقد تم تطبيق هذة التجربة فنجحت على نطاق واسع وكان لها تأثير في سرعة حسم الدعاوى ،ومن الممكن إعادتها الآن مع إعطاء الأهتمام بالمحقق العدلي ودعمه ماديا ومعنويا.

وفي زحمة المحكمة وكثرة المراجعين ولغط النقاش تحدث المواطن (مهدي ناصر علوان)عن معاناته في مراجعة محكمة البداءة قائلا:منذ أكثر من سنة تقدمت بدعوى (إزالة شيوع)وقد تم إصدار القرار وحولت الدعوى إلى محكمة الأستئناف ، الدعوى. أنا في انتظار صدور قرار جديد فيما بعد أن عادت إلى هذه المحكمة (البداءة). كلفتني جهودا ومالا ووقتا،لا يكفي قاضٍ أو قاضيان للنظر في ٥٠ دعوى في اليوم الواحد ،..في حين ناشدت (الحاجة أم علي) ٦٠ سنة ،وزارة العدل زيادة أعداد الموظفين الذين تحتاجهم المحاكم لان سبب التلكؤ هو قلة عدد الموظفين وتسأءلت لماذا لايتم إعداد كوادر جديدة وفتح دورات تساعد على زيادة الموظفين في المحاكم من ذوي الأختصاص القانوني خصوصا أن هناك أعداداً كبيرة من الخريجين الشباب الذين يمكن بواسطتهم رفد المحاكم العراقية وتطوير قابلياتهم بالدورات التي توجد جيلا من الموظفين القانونيين الذين يخدمون المجتمع ،وتقول منذ أكثر من ستة أشهر أراجع على دعوى (حضانة) ولم تحسم حتى الأن لأن المدعى عليهيقوم بطلبات التأجيل الكثيرة التي تستغرق كل واحدة شهراً أو أكثر.

مشكلة الاتصالات في ديالى

وردت الصفحة العديد من الشكاوى بصدد تعطل الخدمة الهاتفية الارضية في مناطقهم ومن ضمن الشكاوى ما يخص محافظة ديالى جاء فيها: أعلنت دائرة اتصالات فيها ، عن بدء حملة شاملة لإصلاح منظومات الاتصالات السلكية في مدينة بعقوبة، فيما ذكرت أن فترة التدهور الأمني خلال السنوات الماضية أسهمت في توقف ٧٠٪ من الهواتف عن العمل في المدينة.وقال مدير الدائرة علي كامل عبد اللطيف في حديث لـ"السومرية نيوز"، إن "الكوادر الفنية والهندسية في الدائرة باشرت بحملة واسعة داخل مدينة بعقوبة، لإصلاح جميع منظومات الاتصالات السلكية وكابينات الهواتف الأرضية ومعالجة الأسلاك المقطوعة"، مضيفا أن "المنظومات هي في الوقت الحاضر متضررة بشكل كامل".وأوضح عبد اللطيف أن أعمال العنف تسببت في توقف "٧٠٪ من الهواتف الأرضية عن الخدمة بسبب استهداف كابينات الاتصال وتقطع الأسلاك، إضافة إلى ضعف فولتية التيار الكهربائي التي أسهمت في توقف بدالة الاتصالات لفترة طويلة في مدينة بعقوبة"، مشيرا إلى أن "تحسن الأوضاع الأمنية ساهم في انطلاق هذه الحملة".ولفت مدير دائرة الاتصالات والبريد في المحافظة إلى أن "الحملة ستعيد الخدمة لنحو ٩٠٠٠ خط هاتفي"، مبينا أن "الدائرة تسعى خلال الفترة المقبلة إلى التعاقد مع شركات متخصصة بالاتصالات لنصب بدالات حديثة في مناطق (قرة تبه١٢٥كم شمال بعقوبة، وخانقين ١٥٠،كم شمال بعقوبة، والسلام ٣٥كم شرق بعقوبة، والحديد ١٢كم شمال غرب بعقوبة، وبني سعد ١٧كم جنوب غرب بعقوبة). يذكر أن اغلب وسائل الاتصال السلكية واللاسلكية قد توقفت في مدينة بعقوبة مركز محافظة ديالى ٥٥ كم شمال شرق بغداد، بعدما تعرضت الكثير من كابينات الاتصال وأبراجها إلى أعمال تخريب من قبل الجماعات المسلحة خلال العام ٢٠٠٧ إضافة إلى ما سببته انفجارات العبوات الناسفة من تقطع اغلب الأسلاك الرئيسية للهواتف الأرضية بين الأحياء السكنية، ما أسهم في توقف شبه كامل في خدمة الهواتف الأرضية في اغلب مناطق مدينة بعقوبة.

شكاوى

وزارة الكهرباء رجاء

عدد من المواطنين من سكنة حي المعالف المحلة ٨٤٣ زقاق ٤٩ بعثوا برسالة يطالبون فيها دائرة صيانة الكهرباء المعنية بضرورة اصلاح المحولة الكهربائية العاطلة منذ فترة طويلة والتي تعتمد فيها بيوت المواطنين على تغذية التيار الكهربائي علما بأنهم قدموا شكاوى بهذا الجانب ولكن الى الان لم تحل مشكلة المحولة.

مجلس محافظة بغداد وهذه الشكوى

يشكو العديد من المواطنين من سكنة المجمع السكني في الصالحية والذي كا يطلق عليه (مجمع ٢٨ نيسان) من قلة الخدمات وانتشار موجة من البعوض فيه غير مسبوقة ويعاني منها المواطنون كثيرا دونما حل اضافة الى ان المصاعد في العمارات السكنية مهملة واغلبها عاطلة مما تشكل هما لكبار السن والمرضى لذلك يدعون مجلس المحافظة للتدخل والمساهمة في جعل المجمع اكثر ملاءمة للسكن لاسيما وان رئيس مجلس المحافظة قد وعد بالتدخل.

وزارة التعليم العالي وشروط التصوير

يشكو عدد من اصحاب محلات التصوير بأن الشروط الموضوعة للسماح بتصوير حفلات الطلبة او تخرجهم او سفراتهم شروط تعجيزية ولا تسمح الا لقلة قليلة من المصورين الذين احتكروا الكليات والجامعات المختلفة من خلال المزايدات العلنية التي تسمح باشتراك فئة قليلة منهم من خلال شرط مدة الخمس سنوات التي يتوجب توفرها للمشارك في المزايدة كان قد أمضاها في انتمائه للنقابة.

من الشارع

الحفاظ على الحياة هو الاهم

بغداد/ ضحى حيدر

قطع الطرق بساعة مبكرة من يوم الثلاثاء الماضي دفع اغلب المواطنين للتساؤل عن الأسباب التي لم تعلن له في حينه.

التكهنات والبحث عن الأسباب، أتاح لسريان الشائعات التي ذهبت مذهبا بعيدا. بعضها تحدث عن انقلاب وبعضها تحدث عن حالة قتل لإحدى الشخصيات ولكن عدد من المواطنين وجدوا في عملية قطع الطرق والتي استمرت لساعات قليلة من صباح الثلاثاء مدعاة لأن يتافقون او يعتبروا الإجراء بالضد من مصالحهم.

تفهم المواطن للإجراءات الأمنية في هذا الوقت الذي تشير فيه المعلومات الاستخبارية التي تحصل عليها أجهزتنا الأمنية مطلوب. الأكثر منه التعاون معها لرصد اية حركة مريبة يراد منها سفك الدماء وإشاعة الفوضى من اجل مصالح سياسية او شخصية ضيقة لا يهمها المواطن وأمنه بقدر ما يهمها تنفيذ الأجندة التي أعطيت لها لتنفيذها مقابل ثمن.

لا بأس في ان يجد المواطن صعوبة في احد الأيام من الوصول الى عمله لاسيما وان العائق هو إجراء امني يراد منه الحفاظ على سلامته وسلامة كل مواطن عراقي من ان تطولهم تفجيرات الشرائم التي لم تجد لها طريقا للحياة غير طريقة القتل والهدم. الحفاظ على الحياة أهم من ضياع ساعة او ساعتين والاهم من كل ذلك ان كانت هذه الإجراءات فاعلة، تستطيع الإمساك بالجناة قبل ارتكابهم أفعالهم الشائنة التي دأبوا على ارتكابها بحق الشعب طوال ست سنوات.

الأخبار التي تناقلتها وسائل الإعلام حول القاء القبض على اكثر من ٢٥ مشتبهاً به للقيام باعمال تفجيرات في مناطق بغداد يمكن ان يضحى ببعض الوقت من اجل حقن دماء المواطن.

صوت المواطن

قضية للمناقشة

احمد نوفل

كتبت احدى الصحف عن موضوع مشاركة المواطن في الانتخابات والتصويت لمرشحيه خلال انتخابات الدورة البرلمانية المقبلة.

وهو موضوع على جانب كبير من الأهمية فالمواطن عندنا الى الآن غير مسلح بالسلاح الثقافي المطلوب الذي يتمكن خلاله من تحقيق ما يصبو اليه او ما كان يحلم به قبل التغيير.

في الدورة الانتخابية الاولى كان الاقبال على صناديق الاقتراع يمكن وصفه بالسابقة لعدد المشاركين لا بالنسبة للعراق وحده بل بالنسبة لدول عديدة كانت قد سبقتنا في تداول السلطة عن طريق صوت المواطن. في تجربتنا الاولى كان اندفاعنا نحو اختيار من يمثلنا اندفاعا غير محسوب النتائج ومعظمنا كان همه غلبة طرف على طرف اخر نتيجة الثقافة التي ورثناها من النظام البائد الذي عمل على شق وحدة الصف العراقي من خلال مفاهيم المناطقية واستحواذ هذا الطرف على حقوق المواطنة والعيش اللائق دون ذلك.

العديد من المصوتين خرج يومها لخوض معركة اشبه بمعركة الثأر من جلاديه السابقين ولكونها معركة كما تخيل و لم تثنه التهديدات او الموت الذي زرع له قبالة صناديق الاقتراع .

يقولون (الحماسة تذهب بالعقل) فنعتقد ان الممارسة الانتخابية الاولى للمواطن كانت بهذا الشكل ولا لوم عليه للاسباب التي ذكرناها.

الحال تغير والمواطن يمكن له الاستفادة من تجربته السابقة وان لا ينقاد للعاطفة في اختياره ممثليه، بل ما يتوجب عليه هو النظر الى البرنامج المقدم من قبل المرشح فلقد جرب ان صوت للعشيرة والحزب والمذهب والمنطقة فكانت النتيجة انه اخذ يعض اصبع الندم لان صوته ذهب هباء دون ان يعود عليه بالنفع الذي كان يعتقده.

الانسان(عصارة تجريب وتمرين) لذلك لابد للمرشح من ان يأ خذ ذلك بعين الاعتبار ،فناخب اليوم ليس ناخب الاربع سنوات الماضية ، المواطن وضحت اهدافه و اختياره سينصب على البرنامج السياسي والمرشح الصادق في وعوده وليكن ما يكون ،هذا ما يمكن استشرافه من توجهات شرائح المجتمع العراقي التي تيقنت بأن ناخب العشيرة والحزب والمذهب (قلب لها ظهر المجن) ونأى عن حل مشاكلها ليستغل موقعه في مصالح شخصية ليس الا.

حديث صورة

حاويات (خاويات)

ميسان/ رعد الرسام

لطالما شكا الأهالي في مدينة العمارة من تكدس النفايات في الشوارع وداخل فروع الأحياء السكنية بسبب قصور وسوء أداء فرق التنظيف التابعة لدوائر البلديات وعدم توفر حاويات مخصصة لتجميع القمامة المنزلية. وقد بادرت بلدية العمارة مؤخرا بتوزيع عدد من الحاويات الحديدية ونشرها في معظم المناطق بهدف قيام المواطن بوضع أكياس نفاياته فيها لحين وصول السيارات المخصصة لنقلها الى مكب النفايات خارج المدينة ولكن اللافت للنظر أن الكثير من المواطنين ما زالوا يقومون برمي النفايات في ذات المناطق وفي العراء رغم وجود الحاويات التي ظلت فارغة !! فما هو العذر الذي يبرر به المواطن بعد ذلك رميه للنفايات في الطريق ؟

ما هو عذر المواطن؟

كاريكاتير..... عادل صبري